

Distr.: General
8 August 2014

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



دورة عام ٢٠١٤

البند ١٧ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

قرار اتخذته المجلس الاقتصادي والاجتماعي في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٤

[بناء على توصية لجنة التنمية الاجتماعية (E/2014/26)]

٢٠١٤/٧ - مواصلة تنفيذ خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة لعام ٢٠٠٢

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يشير إلى أن خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة لعام ٢٠٠٢ التي اعتمدها الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة، المعقودة في مدريد في الفترة من ٨ إلى ١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٢^(١)، تضمنت طلبا بإجراء استعراض منهجي لتنفيذ الخطة من جانب الدول الأعضاء، باعتبار ذلك أمرا أساسيا لنجاح الخطة في تحسين نوعية حياة المسنين،

وإذ يضع في اعتباره أن لجنة التنمية الاجتماعية نصت، في قرارها ١/٤٢ المؤرخ ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٤^(٢)، على القيام باستعراض وتقييم خطة عمل مدريد كل خمس سنوات،

وإذ يشير إلى قراره ٢٩/٢٠١٣ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٣ بشأن ثاني استعراض وتقييم لخطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة لعام ٢٠٠٢،

وإذ يشير أيضا إلى قرار الجمعية العامة ١٣٤/٦٨ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، والقرارات السابقة التي اتخذتها الجمعية بشأن الشيخوخة، وكذلك قرار

* E/2014/1/Rev.1، المرفق الثاني.

(١) تقرير الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة، مدريد ٨-١٢ أبريل/نيسان ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.IV.4) الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.

(٢) أنظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٤، الملحق رقم ٦ (E/2004/26)، الفصل الأول الفرع هاء.



الرجاء إعادة الاستعمال

14-56919 (A)



مجلس حقوق الإنسان ٢٠/٢٤ المؤرخ ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣^(٣) وقراراته السابقة المتعلقة بالشيخوخة،

وإذ يلاحظ أن العملية الثالثة لاستعراض وتقييم خطة عمل مدريد ستجري في عام ٢٠١٧،

وإذ يلاحظ أيضا أعمال الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالشيخوخة، الذي أنشأته الجمعية العامة بموجب الفقرة ٢٨ من قرارها ١٨٢/٦٥ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠،

وإذ يحيط علما بتقرير الأمين^(٤)،

وإذ يسلم بأن الوعي بخطة عمل مدريد لا يزال محدودا أو منعزلا في أنحاء عديدة من العالم، مما يحد من نطاق الجهود المبذولة لتنفيذها،

وإذ يضع في اعتباره أن عملية الاستعراض والتقييم الثانية سلطت الضوء على العديد من التحديات الرئيسية التي تواجه كبار السن في معظم المناطق والتي تقوض مشاركتهم في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وهي تأمين الدخل، والحصول على خدمات الرعاية الصحية المناسبة للسن، والوصول إلى أسواق العمل والحماية الاجتماعية، والحماية من سوء المعاملة والعنف والتمييز على أساس السن،

وإذ يؤكد أهمية بناء القدرات الوطنية كشرط أساسي للنجاح في تنفيذ خطة عمل مدريد، وعنصر هام في تعزيز وحماية تمتع كبار السن بكل حقوق الإنسان،

وإذ يؤكد ضرورة مواصلة التعاون الدولي، بطرق منها تقديم المساعدة الفنية للبلدان، بهدف زيادة تعزيز وحماية حقوق كبار السن، بما يشمل وضع استراتيجيات وطنية في هذا الصدد، وفقا لخطط التنمية الوطنية،

وإذ يسلم بأهمية إدماج الشيخوخة في العمليات وبرامج العمل القائمة في منظومة الأمم المتحدة وأنشطتها الإنمائية، وإشراك كبار السن في تنفيذ السياسات وتقييمها بصفة اعتيادية،

(٣) أنظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثامنة والستون، الملحق ٥٣ ألف (A/68/53/Add.1)، الفصل الثالث.

(٤) E/CN.5/2014/4.

وإذ يسلم أيضا بالمساهمة الجوهرية التي يمكن أن يقدمها كبار السن من الرجال والنساء لتنمية مجتمعاتهم المحلية ومجتمعاتهم ككل، ولرفاه أسرهم، وهي مساهمة يمكن تعزيزها من خلال وضع السياسات الداعمة، وإذ يؤكد أن كبار السن ينبغي أن يشاركوا مشاركة كاملة في عمليات التنمية الوطنية وأن يتقاسموا فوائدها،

وإذ يؤكد أن كبار السن يواجهون مخاطر يتعرضون لها بشكل خاص تتمثل في الإهمال وسوء المعاملة والعنف سواء من الناحية البدنية أو النفسية، بما في ذلك في حالات الطوارئ،

وإذ يسلم بأن شيخوخة السكان هي من العوامل التي تساهم في تزايد حالات الإصابة بالأمراض غير المعدية وانتشارها،

وإذ يسلم أيضا بضعف مناعة المسنين في مواجهة الإعاقة، بسبب أمور منها الاختلافات المتعلقة بنوع الجنس من حيث العمر المتوقع واحتمال الإصابة بالمرض وأوجه عدم المساواة بين الجنسين على مدى تقدم العمر، وإذ يدعو إلى القضاء على أوجه عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية القائمة على نوع الجنس والسن في تقديم خدمات الرعاية الصحية،

١ - **يعرب عن القلق** لأن التقصير في الاهتمام بالشيخوخة يؤدي إلى تجاهل كبار السن في خطط التنمية الوطنية واستراتيجيات الحد من الفقر وأولويات العمالة الوطنية واستبعادهم منها؛

٢ - **يشجع** الدول الأعضاء على أن تواصل ما تبذله من جهود من أجل تعميم مراعاة حقوق كبار السن وشواغلهم في خطط السياسات العامة لديها، من أجل التصدي بصورة ملائمة للعوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية وغيرها من العوامل التي تجعل كبار السن معرضين للفقر والبطالة وانعدام المساواة وحالات الطوارئ الإنسانية والكوارث الطبيعية والعنف والتمييز الجنساني والاستبعاد الاجتماعي والتهميش؛

٣ - **يشجع أيضا** الدول الأعضاء على تضيق الفجوات بين السياسات والممارسات في إطار تنفيذ خطة عمل مدريد للشيخوخة لعام ٢٠٠٢^(١)، وعلى النظر في وضع استراتيجيات تنفيذ وطنية تشمل بذل الجهود من أجل بناء القدرات الوطنية في مجال الشيخوخة، بطرق منها بناء الهياكل الأساسية المؤسسية، والاستثمار في الموارد البشرية، وتعبئة الموارد المالية؛

٤ - **يطلب** بالدول الأعضاء أن تواصل المشاركة على نحو فعال في تنفيذ خطة عمل مدريد، بسبل منها تحسين جمع البيانات وتبادل الأفكار والمعلومات والممارسات الجيدة؛

- ٥ - **يكرر دعوته** للدول الأعضاء إلى وضع معايير مرجعية محددة زمنيا لقياس العمل المنجز على الصعيد الوطني استنادا إلى أوجه القصور والأولويات المحددة على الصعيدين الوطني والإقليمي فيما يتعلق بالاستعراض والتقييم، بهدف تعزيز تنفيذ خطة عمل مدريد؛
- ٦ - **يسلم** بأن التمييز ضد كبار السن يمثل اتجاها متحيزا واسع الانتشار قد يكون مرتكزا على افتراض أن إهمال كبار السن والتمييز ضدهم أمر مقبول، وبأن ذلك التمييز هو المصدر الشائع للتمييز على أساس السن وهو مبرره والقوة الدافعة وراءه؛
- ٧ - **يشجع** الدول الأعضاء على تعزيز الإدماج الاجتماعي لكبار السن وإعمال جميع حقوق الإنسان الخاصة بهم، وعلى منع التمييز على أساس السن؛
- ٨ - **يهيب** بالدول الأعضاء اتخاذ تدابير مناسبة، تشمل عند الاقتضاء، تدابير تشريعية على الصعيد الوطني لتعزيز وحماية تمتع كبار السن بجميع حقوق الإنسان، والتشجيع على مشاركتهم الكاملة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية؛
- ٩ - **يشجع** الدول الأعضاء على النظر في تضمين استراتيجياتها الوطنية أمورا من بينها النهج المتعلقة بتنفيذ السياسات، من قبيل التمكين والمشاركة والمساواة بين الجنسين والتوعية وتنمية القدرات، والأدوات الضرورية لتنفيذ السياسات، مثل الأدوات المستندة إلى الأدلة والمؤشرات؛
- ١٠ - **يشجع أيضا** الدول الأعضاء على أن تعزز الجهود الرامية إلى تطوير قدرتها الوطنية على تحديد الأولويات وتلبية أولويات التنفيذ الوطنية المحددة خلال عملية الاستعراض والتقييم، مع مراعاة الاحتياجات الخاصة لكبار السن في حالات الكوارث الطبيعية والطوارئ، بوسائل منها تعزيز الآليات المؤسسية، وإجراء البحوث، وجمع البيانات وتحليلها، وتدريب ما يلزم من الموظفين في ميدان الشيخوخة؛
- ١١ - **يشجع كذلك** الدول الأعضاء على وضع أو تعزيز نهج استراتيجية وخيارات على صعيد السياسات العامة فيما يتعلق بالصحة البدنية والعقلية لكبار السن، وذلك في ضوء أنماط الأمراض الجديدة والناشئة، ولا سيما الأمراض غير المعدية، وزيادة متوسط العمر المتوقع، مع إيلاء اهتمام خاص لتلبية الاحتياجات الصحية على نحو يشمل سلسلة الرعاية الصحية بأكملها، بما في ذلك الوقاية من الأمراض والكشف عنها وتشخيصها وإدارتها وإعادة التأهيل منها وعلاجها وتوفير الرعاية المخففة لآلامها، بهدف تحقيق التغطية الصحية الشاملة لكبار السن؛

- ١٢ - **يهيب** بالدول الأعضاء أن تواصل الجهود التي تبذلها لتعزيز مشاركة كبار السن في عملية صنع القرارات التي تمس حياتهم وتقدمهم في السن وهم موفورو الكرامة؛
- ١٣ - **يسلم** بالأهمية البالغة للترابط والتضامن والمعاملة بالمثل بين الأجيال داخل الأسرة من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة، ويشجع الدول الأعضاء على تعزيز نقل المعارف والقيم الإيجابية فيما بين الأجيال، وذلك بطرق منها الاعتراف بالدور التثقيفي الذي يؤديه الأجداد والجدات؛
- ١٤ - **يشجع** الدول الأعضاء على تقديم الخدمات والدعم لكبار السن، بمن فيهم الأجداد والجدات، الذين يتولون المسؤولية عن الأطفال الذين هجرهم ذووهم أو الذين توفي والداهم أو هاجروا أو كانا عاجزين على أي نحو آخر عن توفير الرعاية لمن يعولانهم؛
- ١٥ - **يشجع أيضا** الدول الأعضاء على دعم أوساط البحوث الوطنية والدولية في إجراء دراسات عن أثر خطة عمل مدريد على كبار السن والسياسات الاجتماعية الوطنية؛
- ١٦ - **يشجع** المجتمع الدولي والمؤسسات المعنية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة والآليات الإقليمية ودون الإقليمية الأخرى، في إطار ولاية كل منها، على دعم الجهود الوطنية وعلى توفير التمويل اللازم للبحوث ومبادرات جمع البيانات في مجال الشيخوخة من أجل تحسين فهم التحديات والفرص الناشئة عن شيخوخة السكان، وتزويد واضعي السياسات بمعلومات وتحليلات أفضل من حيث الدقة والطابع العملي والتحديد تتعلق بمسائل الشيخوخة والمسائل الجنسانية والإعاقة، لأغراض من قبيل تخطيط السياسات ورصدها وتقييمها؛
- ١٧ - **يدعو** الدول الأعضاء إلى إنشاء و/أو تعزيز الشراكات مع منظمات المجتمع المدني ومنظمات كبار السن بغية تحسين قدرتها الوطنية على صياغة السياسات في مجال الشيخوخة وتنفيذها ورصدها؛
- ١٨ - **يشدد** على الحاجة إلى بناء قدرات إضافية على الصعيد الوطني مع الاسترشاد باحتياجات كل بلد على حدة، من أجل تشجيع وتيسير تنفيذ خطة عمل مدريد، ويشجع الدول الأعضاء، في هذا الصدد، على دعم صندوق الأمم المتحدة الاستثماري للشيخوخة، بغرض تمكين إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة من توسيع نطاق المساعدة المقدمة إلى البلدان، حسب طلبها؛
- ١٩ - **يشجع** المجتمع الدولي على تعزيز التعاون الدولي من أجل دعم الجهود الوطنية الرامية إلى القضاء على الفقر، التزاما بالأهداف المتفق عليها دوليا، بغية توفير دعم اجتماعي

واقتصادي مستدام لكبار السن، بوسائل منها بناء القدرات في مجال الشيخوخة من خلال تقوية الشراكات القائمة مع المجتمع المدني، من قبيل منظمات كبار السن والأوساط الأكاديمية ومؤسسات البحوث والمنظمات الأهلية والدينية، ومع القطاع الخاص؛

٢٠ - **يدعو** الدول الأعضاء وسائر الجهات المعنية الرئيسية على الصعيدين الوطني والدولي إلى مواصلة تعاونها في تعزيز تنفيذ خطة عمل مدريد مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، باعتبارها مركز الأمم المتحدة للتنسيق على الصعيد العالمي في مجال الشيخوخة؛

٢١ - **يقر** بالمساهمات الجوهرية التي تقدمها لجان الأمم المتحدة الإقليمية في تنفيذ خطة عمل مدريد واستعراضها وتقييمها، بما في ذلك تنظيم اجتماعات إقليمية للاستعراض والتقييم وإعداد وثائقها الختامية، ويهيب بالأمين العام أن يقوم بترسيخ عمل اللجان الإقليمية، بما في ذلك مراكز التنسيق التابعة لها المعنية بالشيخوخة، من أجل تمكينها من مواصلة أنشطة التنفيذ التي تقوم بها على الصعيد الإقليمي؛

٢٢ - **يدعو** جميع الكيانات المعنية التابعة للأمم المتحدة التي يمكن أن تسهم في النهوض بحالة كبار السن، كل في إطار ولايتها، إلى إيلاء مزيد من الأولوية لمعالجة احتياجات وشواغل المسنين، مع زيادة أوجه التآزر فيما بينها إلى أقصى حد؛

٢٣ - **يوصي** بمراعاة حالة المسنين، بما في ذلك المسائل المتعلقة بالقضاء على الفقر والإدماج الاجتماعي وعدم التمييز والتمكين، في إطار عملية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وبإيلائها الاعتبار الواجب عند وضع خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛

٢٤ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يلتزم آراء الدول الأعضاء وغيرها من الجهات المعنية بشأن ما يلي:

(أ) الموضوع أو المواضيع الممكنة للعملية الثالثة لاستعراض وتقييم خطة عمل مدريد، التي ستعقد في عام ٢٠١٧؛

(ب) الكيفية التي يمكن بها للاستعراض والتقييم المساهمة بشكل أفضل في النهوض بالإدماج الاجتماعي لكبار السن وبمشاركتهم في التنمية على نطاق واسع؛

(ج) الكيفية التي يمكن بها تعميم مراعاة قضايا الشيخوخة وكبار السن في عمل اللجان الفنية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي؛

٢٥ - **يطلب أيضا** إلى الأمين العام أن يقدم إلى لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها الثالثة والخمسين، في عام ٢٠١٥، تقريراً عن طرائق إجراء ثالث استعراض وتقييم لخطة عمل مدريد.

الجلسة العامة ٢٣

١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٤

